الملك عبدالله... رجل أمة

غازي بن عبدالرحمن القصيبي

يتميز عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز منذ مبايعته، حفظه الله، لقيادة هذا البلد قبل نحو أربع سنوات بإنجازات عملاقة، وعطاء متواصل لتحقيق تطلعاته الطموحة، حفظه الله، وآماله التي لا محدودة. وسعيه الدؤوب لتوفير كل ما يحقق الخير والازدهار والرفاهية لهذا البلد وشعبه، والانطلاق به نحو التنمية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية إلى أقصى مدى ممكن.

ولست في هذه العجالة بصدد حصر إنجازات هذا العهد الميمون، الذي يتسم بالبناء والتنمية الشاملة المتعددة المواقع، والمتنوعة الاتجاهات والتأثير. فالإنجازات التي شهدتها المملكة منذ تولي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حفظه الله، دفة الحكم في بلادنا العزيزة كثيرة لا يتسع لها حيز هذه الكلمة الموجزة، بل قد تحتاج إلى مكتب ومجلدات لرصدها. ولذلك أشير هنا في لمحات عابرة إلى بعض الإنجازات التي تثير الإعجاب، لما تعنيه من أبعاد متميزة، خصوصاً في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

فالمتتبع لما يجري من تطورات متسارعة في المملكة، يلاحظ أن لهذا العهد الزاهر سمات حضارية عديدة، منها تحديث وتطوير الأنظمة وبناء دولة المؤسسات التي تعتمد على التقنيات المتطورة في شتى المجالات، والتوجه نحو استخدام التقنية الحديثة، وتطبيقاتها في تقديم كل ما يحتاج إليه المواطن والمقيم في المملكة من الخدمات، عبر تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية، بغرض التيسير على المواطنين والمقيمين، والارتقاء بجودة الخدمات وسرعة تقديمها. ومنها أيضاً التركيز على بناء المواطن الصالح المسلح بالعلم والمعرفة. ويتجلى هذا التركيز في مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام الذي وجه، حفظه الله، بتبنيه بغرض إحداث تحول نوعي في تنمية الموارد البشرية. والارتقاء بالمستوى العلمي وجودة التعليم، من خلال تطوير المناهج بمفهومها الشامل، وتأهيل المعلمين والمعلمات، وتحسين البيئة التعليمية، وتعزيز القدرات الذاتية والمهارية والإبداعية للطلاب والطالبات.

وفي إطار هذا الاهتمام بالتعليم، تحققت منجزات هائلة وتحولات كبيرة ومتسارعة في هذا المجال، حيث أنفقت الحكومة مبالغ طائلة على جهود تطوير التعليم بشكل عام، والتعليم العالي على وجه الخصوص. ومن النتائج المهمة لهذه الجهود التوسع الكبير وغير المسبوق للتعليم العالي، من خلال إنشاء جامعات جديدة في المناطق والمحافظات المختلفة، حتى بلغ عدد الجامعات السعودية 32 جامعة، منها 25 جامعة حكومية (بما في ذلك أربع جامعات جديدة أقر إنشاؤها مؤخراً)، و7 جامعات أهلية، وهناك أيضاً 18 كلية جامعية أهلية. وذلك إلى جانب أعداد كثيرة من الكليات التقنية المتوسطة والمعاهد الفنية والمهنية المتخصصة.

وتشمل جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، التي أنشئت ضمن منظومة الجامعات الجديدة في المملكة كجامعة عالمية للدراسات العليا والأبحاث العلمية، منطلقاً بارزاً من حيث الأهمية والتأثير، ونقلة نوعية كبيرة في التعليم الجامعي والبحث العلمي، حيث يهدف إنشاء الجامعة إلى وضع المملكة في مصاف الدول المتقدمة، من خلال تسخير موارد ضخمة للبحث العلمي، واحتضان العلماء المتميزين في التخصصات العلمية المختلفة، لإيجاد الحلول للمعضلات التي تعترض التنمية والاقتصاد والبيئة والصناعة في المملكة، والتأسيس لقيام اقتصاد المعرفة. وتتبوأ مصاف الاقتصاد الوطني السعودي، وأن تكون الجامعة – في نفس الوقت – جسراً للتواصل بين الحضارات. وذلك إلى جانب اهتمام الجامعة بإعدادها كوادر وطنية متميزة ومبدعة في المجالات العلمية والتقنية بأنواعها ومستوياتها المختلفة، وقادرة على خدمة مجتمعاتها الوطنية ومحيطها الإنساني.

وتأكيداً لاهتمامه – حفظه الله – وتوجيه الطموح تجاه بناء الإنسان السعودي، وتوفير كل ما من شأنه تحقيق هذه الغاية، أطلق خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، الذي يعنى بابتعاث السعوديين والسعوديات للالتحاق بأفضل الجامعات العالمية، بغرض مواصلة دراستهم على مستويات مختلفة، تشمل البكالوريوس والماجستير والدكتوراه والزمالة الطبية، حيث يهتم هذا البرنامج بتنمية وتأهيل الموارد البشرية الوطنية في مختلف حقول المعرفة، لكي يصبح المواطن السعودي منافساً عالمياً في سوق العمل وفي مجالات البحث العلمي، ورافداً أساسياً في دعم الجامعات السعودية. وبذلك يدعم وتطوير أنشطة الاقتصاد الوطني المختلفة، وظل المواطن محور اهتمام الملك عبدالله، حفظه الله، من خلال السعي الدائم لرعايته، وصيانة حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتوفير الحياة الآمنة والعيش الكريم له. ومن المنجزات المهمة التي تحققت في هذا الخصوص حرصه، حفظه الله، على تعزيز الوحدة الوطنية، وإشاعة ثقافة الحوار وتعميقه، من خلال الممارسة اليومية المتمثلة في الارتباط بالمواطنين ومؤانستهم هيمومهم. وبذلك من خلال سلسلة اللقاءات التي يعقدها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، الذي يمثل منبراً مهماً للتعامل مع تعدد الرؤى، وفضاء حيوية لتعميق مبدأ التمازج والتنوع الفكري والثقافي.

وتشمل المنجزات في هذا المجال أيضاً، ما تحقق من الرفاه الاقتصادي للمواطن والمقيم، من خلال عدة إجراءات أسهمت في تحسين الأوضاع المعيشية في البلاد، ومنها على سبيل المثال زيادة رؤوس أموال صناديق الإقراض، خصوصاً بنك التسليف، ودعم المؤسسات الاجتماعية لمساعدة الفقراء، وزيادة الحد الأعلى لمخصصات الضمان الاجتماعي للأسر، وزيادة رواتب موظفي الدولة، وخفض تعرفة محروقات السيارات، وغيرها من الإجراءات المشرقة الأخرى. وفي سياق الحديث عن الإنجازات الاقتصادية الكثيرة، شرعت المملكة مع إطلالة عهد الملك عبدالله، حفظه الله، في تنفيذ مشروعات اقتصادية واستثمارية ضخمة، ومنها على سبيل المثال مشروعات لإنشاء ست مدن اقتصادية عملاقة، وفي مقدمتها مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، التي تعد أكبر مدينة اقتصادية متكاملة في الشرق الأوسط، والتي بدأ العمل فيها في أواخر عام 1426هـ. وينتوقع أن توفر المدن الاقتصادية مجتمعة عند اكتمال إنشائها، نحو 1.3 مليون فرصة وظيفية لاستيعاب طالبي العمل من المواطنين المؤهلين لها.

وفي هذا السياق أيضاً تأتي إستراتيجية التوظيف السعودية بعيدة المدى، التي وافق عليها مجلس الوزراء مؤخراً، لمعالجة قضايا التوظيف، وفق منهج علمي متكامل، لإتاحة فرص العمل المناسبة في القطاعات الاقتصادية والإنتاجية المختلفة للمواطنين السعوديين، مع التركيز على الارتقاء بإنتاجية العمالة الوطنية، لتكون في مصاف نظيرتها في الاقتصادات المتقدمة، وتحقيق ميزة تنافسية للاقتصاد الوطني، اعتماداً على القوى البشرية الوطنية، ويعكس إصدار هذه الإستراتيجية، حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على توفير العمل الكريم لكل المواطنين، وإرساء مبدأ حق المواطن في العمل.

ومن جانب آخر، لا يخفى إن الإصلاحات التي أجراها الملك عبدالله، حفظه الله، خاصة في ما يتعلق بالتطوير الإداري والمؤسسي، ومراقبة الدوائر والأجهزة الحكومية ومحاربة الفساد الإداري، وتحسين مستوى الأجهزة الرقابية، كان لها دور إيجابي هام في دفع مسيرة التنمية، وتحسين الأداء الاقتصادي، ونتيجة لذلك تقلدت المملكة مكانة مرموقة في التصنيف الاقتصادي الدولي، فنجد مثلاً أن المملكة أصبحت تحتل المركز السادس عشر عالمياً في مجال سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، واحتلت التصنيف الأول عالمياً في سرعة تسجيل العقارات، وذلك طبقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال السادس لعام 2009م الصادر ضمن سلسلة التقارير السنوية، التي يصدرها البنك الدولي بالاشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية.

ومن السمات الخاصة المميزة لهذا العهد الميمون، دور الملك عبدالله، حفظه الله، وأثره في الشأن الدولي، حيث اتسمت قيادته، حفظه الله، بتميزها بصفات إنسانية جميلة جعلته أحد أبرز القيادات العالمية المتميزة، لما يلمسه العالم من إنسانيته الفياضة المتمثلة في تفانيه في خدمة الإنسانية، التي تبدو من خدمة مواطنيه في الداخل لتشمل خدمة الأمة الإسلامية والمجتمع الإنساني الدولي عامة، فقد واصلت المملكة في عهده دورها الرائد في مجال التنمية والمساعدات الإنسانية والإغاثية للدول الفقيرة حول العالم، مع التركيز على الجانب الإنمائي والمشاريع التي تهدف لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان في تلك الدول، ولعل من الإنجازات الكبيرة التي تبرز ضمن الإنجازات المتميزة للملك عبدالله، حفظه الله، جهوده في حل الخلافات العربية والإسلامية، حيث شهدت المملكة تسوية كبير من القضايا والخلافات الشائكة بين دول ومنظمات عديدة، بفضل سياسة الحكمة والمصداقية والاعتدال، التي ينتهجها الملك عبدالله في التعامل معها والتقريب بين الأطراف المختلفة، وكما استطاعت المملكة أن تثبت مكانتها، وتحافظ على ما اكتسبته من ثقة واحترام في الأوساط الدولية، من خلال المبادرة الكبرى التي أطلقها الملك عبدالله، حفظه الله، لحوار الحضارات والأديان السماوية، بهدف تقريب المسافات ووجهات النظر بين الشرق والغرب، ودعم روح التعايش المشترك بين تلك الحضارات والثقافات، ما يسهم في تحقيق الاستقرار والتعايش السلمي والتعاون بين الأمم لما فيه خير البشرية والإنسانية، وقد تجسدت أهمية هذه المبادرة في أن منظمة الأمم المتحدة تبنت المبادرة بعقدها اجتماع الحوار بين الأديان بالجمعية العامة للمنظمة الدولية في نيويورك.

وختاماً يجدر التأكيد على أن المكتسبات العملاقة التي أنجزت في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، والتي تمت مع الحفاظ على الثوابت والقيم والأخلاق المستمدة من الدين الإسلامي، إنما تحققت، بعد مشيئة الله، بفضل عزيمة الملك عبدالله، حفظه الله، وإصراره وبعد نظره وبصيرته الثاقبة، التي جعلت المملكة تختصر الزمن والمسافات، وأن ما تحقق من تطور معرفي وتقني في عهده، حفظه الله، من شأنه أن يبني جيلاً واعداً بواكب تطور الحياة وتقدمها، ويعزز المكانة المرموقة التي أصبح يتبوأها ويطمئن العزيز، فالمملكة إلى جانب كونها دولة نفطية مؤثرة في الاقتصاد العالمي، قد ترسخ دورها كدولة تسهم في صناعة القرار إقليمياً ودولياً، ولعل زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى المملكة كأول بلد عربي يزوره ضمن أولى زياراته الخارجية بعد انتخابه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، لهي دليل على المكانة الدولية التي تتبوأها المملكة، ومدى تأثير قائدها في صناعة مستقبل المنطقة والعالم.

وزير العمل